

بين الأصول والفروع فى التغيير الصوتى الصرفى

للدكتور أحمد علم الدين الجندى

١ - الأصل الاشتقاقى :

يرى بعض العلماء أن الأصل - هو الثنائى :
فرمى : أصلها الثنائى : رم - حرك حرفه
الثانى بفتحة مشبعة علامتها ألف . فلامه
ليست حرفا بل إطالة أو إشباع الفتحة السابقة .
والمثال : وثب . أصله الثنائى : (ثب) زيدت
فيه الواو تنويجا . والأجوف قام - أصله : قَمْ
أشبع حركة حرفه الأول . أما المضاعف فهو
مركب من حرفين مثل لع لع . مر مر ، فهو
عبارة عن ثنائيين مكررين ، ومن العلماء
الذين يرون ثنائىة الأصل : ابن فارس
والشدياق وجورجى زيدان والكرملى
والدومنىكى ، ولهم حجج كثيرة منها :

أن أصول الكلمات السامية كانت مؤلفة
من حرفين اثنين ثم زيد فيما بعد على كل
أصل منها حرف ثالث ، وقالوا : بأن الثنائيات
صورة بعيدة مفرقة فى القدم ودليل ذلك
التدرج الطبيعى والانتقال من هذه المرحلة إلى
ما استقرت عليه الكلمات من ثلاثية الأصوات .
ويرى معسكر آخر أن أصل اللغة يرجع إلى

الثلاثى ، وأنه لم يتطور عن غيرهِ ، ولهم
أدلتهم أيضا ، على أنه يجب أن نشير إلى أن
النظرية الثنائىة ما زالت فرضا واحتمالا .
وأنها لم ترتق الى مجال القواعد الثابتة ،
كما أنه اعترض على النظرية الثلاثىة بأنها
تنفى أصالة ما عدا الثلاثى وهم مع ذلك
يلجأون فى إثبات نظريتهم إلى التأويل .

وعلى مذهب القائلين بأصالة الثنائى
وتتميته لما فوقه إلى الثلاثى عن طريق
تضعيف الحرف الثانى أو إضافة حرف علة إلى
أول المادة الثنائىة أو فى وسطها أو فى
آخرها ، يرون أن اللغه وجدت فى أثناء
تطورها فى المضعف ثقلا فراحت تبدل من أحد
الضعفين حرفا من حروف العلة :

انظر ما يلى : -

كع تطورت إلى كاع .

ضر يضر ضراً تطورت إلى ضار يضير ضيراً

ذم تطورت إلى ذام .

طب ، غم تطورت إلى طاب ، غام .

مد تطورت إلى ماد

صراً (الصوت) تطورت إلى صار .

حفاً تطورت إلى حاف .

غيباً تطورت إلى غاب .

طمً يطمً طموماً تطورت إلى طما يطمو

طموا .

همر تطورت إلى همى .

محق تطورت إلى محا .

حمً (الحديد) تطورت إلى حمى .

شجب تطورت إلى شجا (أحزن) .

هذا وقد يبدل أحد الضعفين نونا مثل

أخرجم تطورت إلى أخرجم .

أظلم تطورت إلى انظلم .

وأبدلت نونا ، لأن التون حرف موسيقى

موجب فى اللغة ولهذا يرى بعض الباحثين^(١)

أن وزن (إفعَل) هو الأصل ثم تطور إلى

(انفعَل) فهى صورة جديدة للمطاوعة وهى

فرع عن (افعَل وافتعل) .

فالتضعيف هو الوسيلة الأولى لتنمية اللغة

ونقلها من الثنائية إلى الثلاثية ، فالمضعف

تولد منه على طريق الإبدال : الأجوف ثم

الناقص وكأنه نوع من القطعة (الترخيم)^(٢)

ثم المثال ثم السالم فالسالم جاء آخراً لأن

زيادة حرف على المضعف أليق بحكمة الواضع

فى التفنن فى نقصه ، إذ لو جعلت السالم

أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان .

والدليل على أصالة المضعف قراءة أبى

حيوة (وعزنى فى الخطاب ٢٣ ص) ، وقال

ابن جنى فى المحتسب ٢ / ٢٣٢ دار إحياء

الكتب العربية تحقيق الأستاذ النجدى ومن

معه : أصله : عزنى غير أنه خفف الكلمة

بحذف الزاى الثانية أو الأولى كماحكاه ابن

الأعرابى من قولهم ، ظنت ذاك : أى ظننت

هذا ويمكن لظاهرة المخالفة أن تفسر الصلة بين

المضعف وبين الأجوف والناقص :

الجبُّ تطورت إلى الجوبُّ (القطع) .

دُسس تطورت إلى دُسى « وقد خاب من

دسأها » .

تسرُّر تطور إلى تسررى .

« وليملى الذى عليه الحق » تطورت إلى

« فهى تملى عليه بكرة وأصيلا » .

فهذه صور للتطور ورسوم للارتقاء .

على أن حدود التطور لم تقتصر على

الأفعال وإشتقاقها بعضها من بعض ، بل نرى

من (الأفعال) ما تطور إلى (حرف) خالص

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٩ . د . مصطفى جواد .

(٢) ثنائية الأصول اللغوية ١٢٦ مقال للأستاذ حامد عبد القادر نشر بمجلة مجمع اللغة العربية ج ١١ .

انظر مثلا :

البدوي^١ علا الجبل - فهي فعل ومع كثرة الاستعمال والتداول أصبحنا نقول :

البدويّ على الجبل فهي نفسها حرف جر ،
والعلاقة بين المثالين واضحة مدلولاً
واستعمالاً (١)

كما كان الأصل الاشتقائي محل خلاف بين
البصريين والكوفيين ، فيرى البصريون أن
المصدر هو الأصل والفعل فرع عليه .

وحجة البصريين منها :

أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فلو
كان المصدر مشتقا من الفعل لدل على ما يدل
عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى
ثالث : كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين
على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول ، فلما
لم يكن المصدر كذلك علم أنه ليس مشتقا
منه .

كما إستدلوا على أن المصدر هو الأصل
بتسميته مصدرا ، والمصدر هو الموضع الذي
يصدر عنه ... فلما سمي مصدرا دل على أن
الفعل قد صدر عنه، وكذلك احتجوا بأن قالوا:
بأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل

على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل

للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل

كما احتج الكوفيون بأدلة منها :

أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل
لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول قاوم قياما -
فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام
قياما - فيعتدل لاعتلاله فلما صح لصحته
واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

كما تمسكوا بأن المصدر يذكر تأكيدا للفعل
ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ، فدل

على أن الفعل أصل والمصدر فرع (٢) ...

وهناك من الأدلة للفريقين غير هذا، وأرجح رأي
الكوفيين في هذا النزاع مسترشدا بما يلي :

١ - ما يراه نفر من المستشرقين من أن
أغلب الكلمات يرجع إشتقاقه إلى أصل ذي
ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرفين) وهذا
الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو
أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور
مختلفة تدل على معان مختلفة .

٢ - أن العقلية الفعلية - قد سادت على
اللغات السامية ، لأن لأغلب الكلمات في
هذه اللغات مظهرا فعليا . ففي الساميات

(١) من دلائل التلم في اللغة العربية . د أحمد عبد الستار الجوارى . نشر في البحوث والمعارضات دورة « ٢٣ » مجمع اللغة العربية .

(٢) إلتصاف في مسائل الخلاف . لابن الأثير . مسألة ٢٨ .

الفعل هو كل شيء (١) ، أما من ذهب إلى أن أصل المشتقات هو المصدر - فهو مذهب نشأ عن الفرس حيث بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الآريين هو : المصدر - فعلماءنا متأثرون ومقلدون . وليس النزاع الذي ذكرنا طرفا منه وحده فحسب ، بل وقع خلاف في دوائر البصرة نفسها حيث قال جمهورهم : إن المصدر متى ثبت أنه أصل للفعل ثبت أنه أصل للمشتقات بالواسطة ، أذ المشتقات متعلقات بالأفعال ، ومتى ثبتت فرعية المتعلق ، ثبتت فرعية المتعلق ، وقال جماعة منهم السيرافي : إن المصدر أصل للفعل ، ولكنه ليس أصلا للمشتقات ، بل الفعل هو الأصل للمشتقات ، إذ لا يلزم من كون الفعل متفرعا عن المصدر، أن تكون متعلقات الفعل متفرعة كذلك عن المصدر ، بل ينقل السيوطي عن طائفة من المتأخرين اللغويين بأن : كل الكلم مشتق ، كما نقل عن طائفة من أهل النظر أن الكلم كله أصل ! وإذا كنا قد رجحنا رأى الكوفيين فما زال الطريق شائكا ، فأى الأفعال هي الأصل ؟ يذهب بعض العلماء المحدثين أن اسم

الفاعل هو الأصل ، وبعضهم يذهب إلى أن صيغة الأمر هي أصل اشتقاق الأفعال . أما نحاة العرب فبعضهم يرى أن الفعل الماضي هو الأصل ، وبعضهم يرى أن فعل الحال هو الأصل ، وآخرون يرون أن فعل المستقبل ، إلى غير هذه الآراء .

كما يرى بعضهم أن بدايات الفعل في العربية إنما هي تطور من استخدام بعض صور اسم الفعل (٢) ، أو أن الفعل إنما تطور عن كلمات استخدمت وقصد بها الاسم والفعل معا ، ثم أخذ مدلول الفعل فيها يتحدد ، ويستقل بإضافة فكرة الزمن ، ويرى نفر من العلماء أن ننظر إلى (الجذر) (٣) ، وهذا يحل مشكلة الأصل الاشتقائي ، فمسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معين ، والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة . وأصح ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة ، فأنت إذا نظرت إلى : ضرب ضارب مضروب مضرب ضرب ، رأيت أنها تشترك في (ض رب) وتتفرع منها ، فهذه الحروف الثلاثة جذور العربية التي تتفرع منها الكلمات .

(١) تاريخ اللغات السامية ١٤ تأليف ولغفسون . الطبعة الأولى .
(٢) الفعل زمانه وأبنيجه ١٢١ . د السامرائي .
(٣) مناهج البحث في اللغة ١٨٢ . د قام حسان . الأنجلو . القاهرة .

فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول ... الخ .
صور من صور التعبير الشكلى للمادة التى لا
يصدق عليها وصف بالفعلية أو الاسمية .

وفى كتب العربية نجدهم يتوسعون فيشتقون
من أسماء المعانى ، فلقد اشتقوا من أسماء
العدد وهى أسماء معان جامدة ، ففى
المخصص^(١) : كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم .

كما اشتقوا من أسماء الأزمنة فى اللسان^(٢) :
وأخرف القوم - دخلوا فى الخريف . كما
اشتقوا من أسماء الذوات يديته : ضربت يده ،

فهو ميدى ، وُيدى : شكاً يده^(٣) ، ومن
العجب أن العرب قد اشتقت من الحرف فى
الخصائص^(٤) : سألتك حاجة فلوكيت لى : أى

قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف
المركب من (لو + لا) ، ومعنى ذلك أن
(الأصل) فى اللغة متعدد ؛ إذ قد اشتقت

العرب من الأفعال ومن الأسماء الجامدة
والمشتقة ومن الحرف .

وفى المشتقات تطالعنا أحوال عجيبة ، فقد
نجد مصادر ولا أفعال لها ، كما أهملت بعض
المفردات واستعملت جموعها ، كما استعملوا

بعض المصغرات من غير أن يستعملوا لها
مكبيرا ، كما روى عنهم أنهم أماتوا بعض
المصادر .

والحقيقة أن المشتقات تنمو وتكثر حين
الحاجة إليها ، وقد يسبق بعضها بعضا فى
الوجود ، ولهذا لا يمكن أن تكون الأفعال حين
وجدت وجدت معها مشتقاتها ، فقد تعيش
اللغة زمنا وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر
وحده - حسب حاجة اللغة واستعمالاتها فى
حضارتها ويداوتها .

ملحوظتان : -

(١) إذا ترددت الكلمة بين أصلين فى
الاشتقاق فالتمس ما يرجح أحدهما وله وجوه :
أ - كون أحد الأصلين أشرف .

ب - كونه أخص فيرجع على الأعم .

ج - كونه أسهل وأحسن تصرفا .

د - كونه أليق .

(٢) قد يعرض للفرع المشتق مع الأصل

المشتق منه تغييرات منها : -

أ - زيادة حركة كعلم من العلم .

ب - زيادة مادة : كطالب وطلب .

(١) ١٢٩ / ١٧ .

(٢) ٤٠٩ / ١٠ .

(٣) اللسان ٢٠ / ٣٠٣ .

(٤) ٤٣٦ / ١ ط الهلال ١٩١٣ م

ج - زيادة حركة وحرف كضارب من الضرب .

د - نقصان حركة كفرس من الفرس .

(راجع القائمة فى المزهرة للسيوطى)

٢ - الأصل والفرع فى المشتقات :

ولكن كيف نتسبين الأصل والفرع فى صيغتين مختلفتين مشتقتين ؟ ويحسن قبل أن نجيب أن نتقدم بعدة نصوص نفحصها وفى ضوء ذلك يكون الجواب ، فمنهجنا يسير على استقرار اللغة وفحص مفرداتها أولا وأخذ صفة عامة لها ثانيا ، وذلك قبل أن نتورط فى تعليقات وهمية ، وتقديرات مجردة :

يقول ابن خالويه : ليس فى كلام العرب مصدر فاعل إلا على التفاعل - بضم العين إلا فى حرف واحد جاء مفتوحا ومكسورا ومضموما . قالوا تفاوتت تفاوتاً وتفاوتتاً وتفاوتتاً (بالفتح والكسر والضم) ثم علق ابن خالويه على هذا بقول أبى زيد : وهذا غريب مليح (١) .

وقبيلة (كلاب) فى النص السابق تفتح ، (وبلعنبر) تكسر (٢) .

وأرجح أن الضم هو الأصل لورود ذلك فى القرآن « ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت » (الملك آية ٣) كما أرجح أيضا أن الفتح فى لهجة (كلاب) ، والكسر فى (بلعنبر) فرع من الضم ، بدليل أن صيغة الفتح حدث فيها مماثلة : أى توافق حركى ، واللغة فى أثناء تطورها فى السلم التاريخى تهدف إلى هذا الانسجام .

وصيغة : مرفق - القياس فيه فتح العين ، لأن مضارعه على يفعل - بضم العين ولكنه ورد بكسر العين ، وقالوا : بأن الكسر شاذ . ولكن هذا الذى اعتبروه شاذاً ورد أنه بلهجة (الحجاز) ، بل قرأ به جعفر وشيبة ونافع وابن عامر وأبو بكر وأبو عمرو فى رواية هارون - بفتح الميم وكسر الفاء فى قوله تعالى « ويهينىء لكم من أمركم مرفقا » (الكهف ١٦) ، وجاء فى البحر (٣) أن معاذاً أجاز فتح الميم والفاء . وأرى أن هذه الصيغة الأخيرة هى أحدثها فى التطور ، لأن بها توافقاً حركياً ، واللغة فى أثناء تطورها تهدف إليه ، لأنه يقلل المجاهود

(١) ليس فى كلام العرب ه ط أولى .

(٢) اصلاح المنطق لابن السكيت ١٢٢ تحقيق الأستاذين أحمد شاکر ، وعبد السلام هارون

(٣) ١٠٧ / ٦

العضلى ، إذا عمل الإنسان فيه يكون من وجه واحد .

وكان الحريرى يخطئ من يقول : فلان أشراً من فلان . ويقول : الصواب : شرٌ بغير ألف ، وكذلك يقال : فلان خير من فلان ، بحذف الهمزة ، ولا يقال أخير - على وزن أفعل .

والأسلوب الذى خطأه الحريرى ورد فى كتاب الله وفى التراث العربى جاء عن ابن خالويه أن أبا قلابة قرأ قوله تعالى « من الكذاب الأشر » (القمر ٢٦) بفتح الهمزة والشين وتشديد الراء ^(١) كما ورد أخيراً - فى قول رؤية (بلال خير الناس وابن الأخير) ^(٢) فأصل : شر وخير : أشر وأخير ، وهما أفعل تفضيل ، وفى قراءة أبى قلابة وشعر رؤية جاءت على الأصل ، بدليل سماع لهجة عربية نطقت : هذا أخير من هذا . لكن لما كثر استعمال هاتين الكلمتين - حذفوا الهمزة منهما تخفيفاً ، فكانتا فى الفصحى (شر وخير) .

وكان الحريرى لا يؤمن بالأدوار التطورية التى مرت فيها العربية ، والدليل على تطور العربية ولا سيما فى باب المشتقات زيادة على

(١) المحاسب : لابن جنى ١٤٧ مخطوط بمكتبة تيمور .

(٢) شرح الدرر ٦٤ ط أولى .

(٣) المخصص ١ / ١٦٤ ط أولى .

(٤) الفلسفة اللغوية ٩٣ جرجى زينان .

ما سبق :

١ - صيغة فعل - بكسر فسكون تقابلها

صيغة فعول . تقول الحجاز شرب وتميم : شروب .

٢ - التبادل بين اسم الفاعل والمفعول

(عضد ناشلة ومنشولة) ^(٣) .

٣ - التبادل بين فعل (بكسر وسكون)

ومفعول . ومن ذلك : « وفديناه بذبح عظيم » .

٤ - التبادل بين فعول ومفعول .. فاسم

المفعول من الثلاثى من : ركب : مركوب

ويجانبها نجد : ركوبا وجزورا بدل : مجزور .

ورسولا بدل : مرسول .

وربما كانت صيغة (فعول) هى الأصل فى

الاستعمال بدليل وجود بقايا لها ، ثم بمرور

الزمن ضعف معناها على هذه الصيغة فحاولوا

تقويتها بميم زائدة حتى تستعيد قوتها المعبرة

فقالوا : مركوب ... وكذلك الميم فى اسم

الآلة، فإنها اتصلت بالاسم فى مرحلة متأخرة

للتأكيد - فأصبحت : مفعول مثل : مبرد ،

والأصل : ما يبرد ، فما موصولة فارغة من

معنى الموصول ، ثم التصقت بها الميم ، فهذه

الزوائد كما يراها بعض المحدثين ما هى إلا

كلمات مستقلة قديمة ^(٤) . وكذلك (مفعول)

فى اسمى الزمان والمكان إنما جاء تطورا عن اتصال الميم سابقة بصيغة فعلية مضارعة مفتوحة العين .

وعندما قالوا إن اسم الآلة يأتى على مفعال ومفعلة ومفعل - فالرأى أن الأصل هو : مفعال بصيغة المد - أما ما عداه ففرع منه ، ألا ترى أن الحركات فى العربية كانت فى القديم أحرف مد ثم اختفت وحل مكانها أحرف صغيرة ، ولهذا كان الخليل يسمى الضمة واوا صغيرة ، والكسرة ياء صغيرة ، والفتحة ألفا صغيرة - فالحركات فرع وأحرف المد الساقطة هى الأصل (١) .

٣ - حركية الصيغة بين الأصل والفرع : معلوم أن الثلاثى المجرى له الأوزان الآتية : فعل . بفتح العين وكسرهما وضما والصيغة المضمومة وكذلك المكسورة يعثورهما تغيرات عدة ولا سيما فى الأوزان الصرفية ، والقصد من هذه التغيرات هو التخفيف وتوفير الجهد الذى ينزع إليه العربى فى أثناء كلامه .

١ - فعل : بكسر العين سواء أكانت اسما أم فعلا حيث ينطق بها (فعل) بتسكين العين مثل : علم : فخذ ، وهذه التغيرات تختص بقبيلة قميم ، على حين أبقتها لهجة

(١) أنظر مقدمة لدرس لغة العرب ١٧٩ . العلاوى . ط المصرية .

الحجاز على حالها بدون تفريع .
وبالاستقراء وجد أن صيغة : فعل بكسر العين يتفرع عنها :

أ - تسكين العين

ب - تسكينها بعد نقل حركتها إلى الفاء فتصير فعل مثل : شهد فى حلقى العين .
وكتف فى غير الحلقى .

ج - فعل ، ويختص بما كان حلقى العين مثل : ضحك .

أ - فعل - بكسر العين وتفريعها إلى فعل بسكون العين :

وذلك مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (البقرة ٢٨٠)
قرأ أبو رجاء ومجاهد والحسن وغيرهم - بكسر الظاء للتخفيف من نظرة - بكسر الظاء .

ب - وقد تتفرغ صيغة (فعل) بكسر العين إلى (فعل بسكونها) من ذلك :

قوله تعالى (بثسما اشتروا به أنفسهم)
(البقرة ٩٠) فأصل بثس : بثس من البئس سكنت همزتها ، ثم نقلت حركتها إلى الباء ، قال الطبرى « وهى من لغة الذين ينقلون حركة العين من فعل إلى الفاء إذا كانت عين الفعل

أحد حروف الحلق الستة ، وذلك فيما يقال لغة فاشية في تميم (١) .

والغرض من هذا التفريع كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، ولهذا آثرت تميم تسكين العين والسكون أخف من الحركة .

ج - فَعَلَ - بفتح الفاء وكسر العين وتفرعها إلى (فَعَلَ) بكسر الفاء والعين .

وهذا لا يكون إلا في الحلقى العين كنعم وبس فتقول فيها على التفريع : نعم وبس بكسر الفاء والعين والأصل فيها : نعم وبس بفتح وكسر الحرفين الأولين معزو إلى تميم ولا يجيز الحجازيون فيها إلا الأصل . ولقد علل الرضى هذا التفريع في تلك الصيغة فقال : وإنما جعلوا ما قبل الحلقى أن يفتح نفسه أو ما قبله كما في (يدمع) لثقل الحلقى وخفة الفتح فأتبع فاءه لعينه في الكسر (٢) وعلل سبويه لهذا التفريع بأن حرف الحلق لا يناسبه إلا الفتح ولم تفتح العين الحلقية هنا خوفا من أن تلتبس صيغة (فعل) بفتح العين مع صيغة (فعل) بكسرها ، فلما لزم العين الكسر ، وهي حرف حلق وفي ذلك شيء من الثقل أتبعوا الفاء العين ليحدث نوع من التخفيف

بالميل من كسرة إلى كسرة ، وذلك لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فيكون العمل على وجه واحد (٣) .

٢ - فَعَلَ : بفتح الفاء وضم العين وتفرعها إلى فَعَلَ بفتح فسكون مثاله ما قرىء به « كبرت كلمة » (الكهف ٥) بسكون الباء في كبر ، وعزيت لتميم (٤) . على حين لا تفرع الحجاز في تلك الصيغة ، قرأ زيد بن علي « بما رحبت » التوبة ١١٨ . بسكون الحاء (٥) ، ويجوز في هذا التفريع أي صيغة (فعل) بفتح فضم أن تنقل ضمة عينه إلى فائه فيكون على وزن (فَعَلَ) بضم فسكون ، وبها قرىء « وحسن أولئك رفيقا » (النساء ٦٩) بضم الحاء وسكون السين . والنقل في الحركة هنا لا يصح إلا إذا لمعنا معنى التعجب فيها لأن التفسير في اللفظ بالنقل صحبه معنى آخر زائدا وهو التعجب ، والتسكين كما كان في الكلمة الواحدة شمل الكلمتين أيضا ، ومن ذلك أنهم يسكنون هاء (هو) و (هي) إذا سبقهما واو أو فاء أو لام مثل : « وهو بكل شيء عليم » ، « فهو خير لكم » ، « لهي الحيوان » قرئت بسكون

(٢) شرح الشافعي ١ / ٤٠ . ط حجازي .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٩٧ .

(١) تفسير الطبري ٢ / ٢٣٨ . ط دار المعارف بالقاهرة تحقيق محمود شاكر .

(٣) سبويه ٢ / ٢٥٥ يولاق ، وانظر المخصص ١٤ / ٢١٣ .

(٥) البحر المحيط ٥ / ٢٤

(كأنما وجهها قد سفع بالنار)^(١) بسكون الفاء .

ج - وقرأ أبو السمال « ولعنوا بما قالوا » .
(المائدة ٦٤) بسكون العين ، ولقد حسنت هذه القراءة لأن الكسرة وقعت بين ضمتين^(٢) .

أما صيغة فَعَل - بفتح الفاء والعين - فلا تفرع فيها لأن الفتح خفيف فلا داعى للخروج عنه ، يقول سيبويه مؤيدا : « وأما ما تواتر فيه الفتحتان ، فإنهم لا يسكتون منه »^(٣) .

وأرى أن سيبويه ومن تبعه من علماء العربية قد جانبهم الصواب ، فقد خفف المفتوح بعض القراء^(٤) ، أقول : وهم على حق ، إذ السكون أخف من الفتح لأنه يختصر المقاطع ويوفر المجهود ، وعلى ذلك قراءة أبي السمال وأبي المتوكل وأبي الجوزاء (الجمل) بفتح الجيم وإسكان الميم وذلك فى قوله تعالى : « حتى يلج الجمل » (الأعراف ٤٠) .

ومما سبق يتضح أن إسكان البنية ، وهو ما سمي بالتفريع - كان من خصائص شرقى الجزيرة العربية وهو مرحلة متطورة عن الصيغ المتحركة التى هى الأصل وهذا الأصل كان فى

الهاء فى الآيات السابقة ، والسبب فى هذا التسكين أن « فهو » على وزن (فعل) فكما جاز أن نسكن (عضد) فتكون (عضد) جاز تسكين الهاء من (فهو) التى بوزن (فعل) فتصير (فهو وهو) بسكونها .

ويمكن أن نميز الأصل والفرع من هذه الصيغة ، فى قوله تعالى : « وما كنت متخذ المضلين عضدا » (الكهف ٥١) فالصيغة الأصلية : عضد بفتح فضم ثم تطورت إلى عضد بفتح فسكون ثم أخيرا إلى : عضد - بضم العين والضاد ، وهى متطورة عن الأصل ، ولأنها أخف من (عضد) بفتح فضم ، وقد وردت قراءات قرآنية على الطور الأول والثانى .

٣ - تفرع (فَعِل) : بضم فكسر ولا يكون إلا فى المبنى للمجهول ومنه : -

أ - قول أبى النجم (لو عَصُرَ منه البان والمسك انعصر) وأصلها : عَصِرَ بالبناء للمجهول .

ب - وفى كتاب (العققة والبررة) ما عزى إلى معبد بن قرط العبدى فى هجاء أمه :

(١) كتاب : العققة والبررة . لأبى عبيدة معمر ٣٦٥ ، تحقيق عبد السلام هارون .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٥٢٣ .

(٣) شرح الميرزا فى على سيبويه ٥ / ٤١٦ مكتبة تيمور . مخطوط ٥٢٨ (نحر) .

(٤) المحتسب ١ / ٣٠٧ مخطوط بالتيمورية رقم ٣٧٩ (تفسير) .

قبائل الحجاز ، يؤيد هذا ما جاء فى الخبر (نزل القرآن بالتفخيم) وقد اختلف الأئمة فى معنى (التفخيم) فبعضهم يرى أنه نزل بذلك (لعله يقصد الفتحة الصريحة) ثم رخص فى الإمالة ، وبعضهم يرى : أنه يقرأ على قراءة الرجال ، لا يخضع الصوت فيه ككلام النساء ، وآخرون : أنه نزل بالشدة والغلظة على المشركين ، وبعضهم يرى أن المراد بالتفخيم : تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر دون إسكانها ^(١) . وأرجح أن هذا المعنى الأخير هو المقصود دون غيره ، لأن من يرى أن معنى التفخيم نزوله بالشدة والغلظة على المشركين مردود ، لأن القرآن كما نزل بالغلظة نزل كذلك بالرحمة والرأفة ، والذي يؤيد ما أرجحه ما ورد عن أبى عبيدة من قوله (أهل الحجاز يفخمون الكلام كله) ^(٢) ، وكان المقصود هو نطق الحركات كاملة دون الجور عليها بالتسكين ، وذلك هو الأصل .

٤ - التوافق الحركى وعكسه

ودلالتهما على الأصل والفرع

وما يتصل بحركية الصيغة ما يتوارد عليها من توافق

(١) الإتيان : للسيوط ١ / ٩٥ . ط حجازى .

(٢) المرجع السابق .

(٣) إصلاح المنطق ١٣٢ .

(٤) التذكير والتأنيث للمجستائى ١٢ مخطوط بدار الكتب رقم ٢٦٤ .

(٥) مفردة قراءة أبى عمرو بن العلاء ٥٨ مخطوط بمكتبى .

حركى أو عكسه ويكون هذا فى كلمة واحدة فى الأسماء أو الأفعال أو الظروف أو الضمائر ، وفى كلمتين ، وإليك الأمثلة والشواهد :

أولاً : التوافق الحركى فى كلمة :

١ - ويكون فى الأسماء وشواهده :

أ - سكارى . كسالى ، غيارى - بالضم والفتح ^(٣) .

ب - يقال فى الضأن : الضيئ . والضيئ بالفتح والكسر ^(٤) .

ج - قرأ أبو عمرو (ما أخلفنا موعداك بملكتنا) بكسر الميم وقراءة العامة بالفتح ^(٥) .

د - فكاك الرقبة - بفتح الفاء وكسرها .

فالصيغة التى حدثت فيها المماثلة أو التوافق الحركى هى الفرع ، والأخرى هى الأصل .

٢ - ويكون فى الأفعال وشواهده :

أ - فرغ يفرغ - بوزن فعل يفعل - بفتح العين فيهما ، وبوزن فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع .

ب - المشهور فى قبائل (الحجاز) أن أسماء الأفعال التى على وزن ففعال - تبنى على

الكسر ، وعن أبي حيان أن (أسدا) تبنيها على الفتح (١) .

فلهجة أسد أحدث ، ولهجة قبائل الحجاز أقدم ، لعدم المماثلة .

ج - وفي القرآن الكريم (ستفرغ لكم أيها الثقلان) قرأت تميم بفتح الراء ، والعامية بالرفع .

د - مضارع : مات ، يموت أو يميت ، ولكن (بنى طيء) يقولون : (يمات) . فلهجة طيء ، هي فرع للتوافق الحركي . وغيرها الأصل .
٣ - ويكون في الظروف وشواهد :

حيث - بنصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع ، والنصب في الثاء جاء لينسجم مع فتحة الحاء ، فإذا ورد أن بعض القبائل تقول : (حوث) (٢) ، بضم الثاء ، فأرجح أنها آثرت التوافق الحركي لأن الواو أصلها امتداد للضم ، فكأنهم جانسوا بين الواو والضمة .

٤ - ويكون في الضمائر وشواهد :

أ - كقراءة ابن عامر « آيةُ المؤمنون » (النور ٣١) بضم الهاء ، فاللهجة آثرت التماثل .

ب - قراءة سلام : « نُؤْتِهَ مِنْهَا » (الشورى ٢٠) بضم الهاء (٣)

ج - وقرأ حفص « وما أنسانيه إلا الشيطان » ، « بما عاهد عليه الله » ، « قال لأهله امكثوا » (٤) وكان ابن شهاب الزهري يضم تلك الهاء في جميع القرآن ، لأنه مدني حجازي . وأصل هاء الغائب - الضم . والحجاز يضمونها مطلقا - يعني تبقية على الضم وهو الأصل .

ثانيا : التوافق الحركي في كلمتين :

١ - ويكون في التقاء الساكنين :

أ - اخشوا القوم - بفتح الواو، وقوله تعالى : « اشتروا الضلالة » بفتح الواو (٥) « وأنتمُ الأعلون » (آل عمران ١٣٩) بضم الميم . « وقالتُ اخرج عليهن » . (يوسف ٣١) باتباع ضمة التاء في قالت - ضمة الراء في - اخرج . وحكى أبو عمرو عن أهل (نجران) : « براءة من الله » : بكسر النون . (٦)

٢ - كما جاء في غير التقاء الساكنين :

أ - قرأ بعضهم « فإنهم لا يكذبونك » ،

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان ٥ / ٢٩ مصرور بجامعة القاهرة .

(٢) اللسان ٢ / ٤٤٦ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ٥١٤ .

(٤) الهمع للسيوطي ١ / ٥٨ فما بعدها .

(٥) الهمع للسيوطي ٢ / ٢٠٠ .

(٦) مختصر شواذ القرآن ٥١ لابن خالويه . نشره : برجستراس .

(الأنعام ٣٣) بكسر الفاء والهمزة (١)
ويقرعون : « وإنا ظننا » (الجن ٥) بكسر
الواو والهمزة . ويقلب عامل التوافق الحركي
على هذه الشواهد ، لتمام النسق الصوتي
وكماله ، فهي شواهد متطورة (فرع) عن
(أصل) .

ب - ومثل ذلك قولهم : أخذه ما حدث وما
قدم . وضمت الدال من حدث حين قرن بـقدم ،
لأجل كمال النسق الصوتي حفاظا على
الموازنة، والأصل في : حدث - على وزن قَعَلَ
بفتح العين . والضم : فرع عن هذا (الأصل) .
٥ - أبواب الثلاثي بين الأصل والفرع .

من المعروف الثابت أن فعل - بفتح العين
يأتي مضارعه على يفعل بضمها ، ويفعل -
بكسرها ، ويفعل - بفتحها إن كانت عينه أو
لامه حرف حلق . وأن مضارع فعل - بكسر
العين يكون على يفعل - بفتحها ، وجاء كسر
العين في المضارع في أفعال محصورة ، وأن
مضارع فعل - بضم العين لا يكون إلا مضموم
العين في المضارع هذا هو نظام الفعل الثلاثي .
فإذا وجدنا فعلا غير هذا النظام بأن يكون
ماضيه على فعل - بفتح العين ومضارعه على

يفعل - بفتحها ، وليست عينه أو لامة حرفا
من حروف الحلق .

أو يكون ماضيه على فعل - بكسر العين
ومضارعه مضموم العين ، أو يكون على فعل
- بضم العين ومضارعه خلاف ذلك قررنا بأنه
من تداخل اللغات .

ومن القواعد الأساسية أنه دلت الدلالة
على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة
المضارع ؛ لأن الهدف إفادة الأزمنة ، فجعل
لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد
الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على
الزمان (٢) ، والعدول عن المخالفة بين الماضي
والمضارع لا يجوز إلا لأمر طارئ ؛ وذلك أنه
إذا كان عين الفعل أو لامة حرفا من حروف
الحلق ، إذا حروف الحلق ثقيلة ، لخروجها من
أقصى الحلق ، والضم والكسر ثقيلان ، فلو
جاء مضارعه على (يفعل) أو (يفعل) بضم
العين أو كسرها - حال كون عين فعله أو لامة
حرفا من حروف الحلق - لأدى إلى الجمع بين
الثقيلين ، فيجىء مضارعه على يفعل - بفتح
العين ، لأن الفتح أخف الحركات ، وليكون
خفة الفتح في مقابلة ثقل حروف

(١) السابق ٣٠ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٨٠ ط . الهلال .

الخلق^(١) ، ولهذا رأى النحاة أن الباب الذي اتفقت فيه حركة عين ماضيه وحركة عين مضارعه في غير باب فعل - بضم العين فرع عن غيره - أي أن الفتح فرع عن الضم والكسر ، إذ لو كان الفتح أصلاً لجاء من غير قيد ولا شرط ، ولكنه قيد بكون الحرف حلقياً ، أما الضم والكسر فقد ورد بدون قيد . ولهذا نجد مواده في المعاجم اللغوية أقل من مضموم العين أو مكسورها .

أما مضارع فعل - بضم العين ، فلم تختلف حركة العين في مضارعه ، لأنه يعتبر أصلياً في الثلاثي ، فهو لازم لا يتجاوز فعله الفاعل ، فأرادوا أن حركة عين الفعل الماضي لا تتجاوزها حركة عين المضارع لتكون حركتا عين الفعل (الماضي والمضارع) متوافقتين ليدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي حتى يكون اللفظ مطابقاً للمعنى .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن صيغة فعل - بالضم - فرع عن فعل - بالفتح لأنه لا يلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة في الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فعل) بالفتح^(٢)

فأما باب نصر (الأول) وباب ضرب (الثاني) كلاهما أصل .

وأما باب فعل يفعل - بالفتح في الماضي والمضارع ففرع عنهما .

وأما باب فعل - بالكسر ، يفعل -

بالفتح فأصلها أيضاً ؛ لأن الأصل كما قلنا أن

يخالف بين حركتي عين الماضي والمضارع في

اللفظ كما خالفه في المعنى ، ولهذا يطلقون

على كل من الباب الأول والثاني والرابع

(دعائم الأبواب) لأصالتها وكثرة المواد في

المعاجم العربية التي تتواكب عليها . أما باب

(فعل يفعل) بالكسر فيهما فقليل نادر ،

يؤكد هذا أن قراءة حفص القرآنية لا تشتمل

على باب (فعل يفعل) بالكسر فيهما طبقاً

لإحصائية في الأفعال الثلاثية الصحيحة في

القرآن الكريم ، كما أن قراءة حفص قد خلت

أيضاً من باب (فعل يفعل) بالضم فيهما إلا

فعلين اثنين وهما : كبرُ يكبرُ ويصرُ يبصرُ

بالضم في الماضي والمضارع .

(للبحث بقية)

أحمد علم الدين الجندي

الخبير بالمجمع

(١) شرح الجرجاني على تصريف العزى - ٣٠ .

(٢) في اللهجات العربية ١٦٩ ط ٣ ، من أسرار اللفظة ٢٨ ط ٢ . للدكتور إبراهيم أنيس .